الملك يرعى تخريج دورة القيادة والأركان المشتركة

تحت رعاية حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم القائد الأعلى للقوات المسلحة أناب جلالته المشير الركن الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة القائد العام لقوة دفاع البحرين لحفل تخريج دورة القيادة والأركان المشتركة الثامنة عشرة.

وقد كلف القائد العام لقوة دفاع البحرين الفريق الركن عبدالله بن حسن النعيمي وزير شؤون الدفاع، لحضور حفل التخريج الذي أقيم بالكلية الملكية للقيادة والأركان والدفاع الوطني صباح أمس الثلاثاء 7 يوليو 2026م.

وبعد عزف السلام الملكي بدأ الحفل بتلاوة عطرة من آيات الذكر الحكيم، ثم ألقى اللواء الركن بحري عبدالله سعيد المنصوري آمر الكلية الملكية للقيادة والأركان والدفاع الوطني كلمة بهذه المناسبة، بين فيها أن الكلية الملكية وهي تدرك حجم الأمانة تسابق اليوم خُطى الزمن وتستنفر كل إمكانياتها لتحويل أهداف الرؤية الملكية السامية إلى واقع ملموس عبر تأهيل معرفي وأكاديمي وعسكري متطور رسم معالمه حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم القائد الأعلى للقوات المسلحة، وفي مسيرتنا هذه نستمد معاني الإصرار وقوة الإرادة من نهج صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رئيس مجلس الوزراء، وتوجيهات ودعم ومتابعة المشير الركن الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة القائد العام لقوة دفاع البحرين، وبعد ذلك عُرض فيلم موجز عن مراحل الدورة وما اشتملت عليه من محاضرات ومناقشات، وتطبيقات عملية، وزيارات ميدانية لعدد من مؤسسات المملكة، ثم ألقى أحد الضباط كلمة نيابة عن زملائه الخريجين، بعدها ألقيت كلمة الضباط الخريجين عن المشاركين في الدورة من الدول الشقيقة.

وقد ألقى وزير شؤون الدفاع كلمة بهذه المناسبة، أكد فيها استمرار مسيرة العطاء والازدهار بقوة دفاع البحرين، التي يقودها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم القائد الأعلى للقوات المسلحة، وبمؤازرة ودعم صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رئيس مجلس الوزراء، ومتابعة حثيثة من المشير الركن الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة القائد العام لقوة دفاع البحرين.

وفي ختام كلمته أعرب وزير شؤون الدفاع عن شكره لآمر الكلية وهيئة التدريس وجميع المعلمين على حرصهم الدائم على النهوض بأداء واجباتهم بكل عزم وكفاءة، كما عبر عن اعتزازه بهذا الإنجاز الذي حققه الجميع بفضل إخلاصهم وعملهم الدؤوب والمثمر، داعيا لهم دوام النجاح ومستقبلاً زاهراً لما فيه خير أوطاننا جميعاً، وهنأ الضباط من القوات المسلحة بالدول الشقيقة الذين شاركوا أشقائهم في هذه الدورة، سائلاً الله لهم التوفيق والسداد، ونقل تحيات وتهنئة القائد العام لقوة دفاع البحرين وتمنياته لهم دوام التوفيق.

وفي ختام الحفل قام وزير شؤون الدفاع بتسليم شهادات درجة الماجستير في العلوم العسكرية لخريجي دورة القيادة والأركان المشتركة الثامنة عشرة، التي شارك فيها عدد من الضباط الأشقاء من دولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودولة الكويت، والمملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية اليمنية، بالإضافة إلى ضباط من الحرس الوطني ووزارة الداخلية.

حضر الاحتفال عدد من كبار ضباط قوة دفاع البحرين، وأعضاء من السلك الدبلوماسي من الدول الشقيقة للضباط المشاركين في الدورة، وعدد من الملحقين العسكريين.

الرأي الثالث

عن لوحات السيارات والمركبات

محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

وضعت الدولة قاعدة العدالة في أي تعامل.. فكيف نُحمّل المواطن فاتورة عيب لم يصنعه، ولم يكن له يد فيه؟ في كل صباح يتوجه المئات من أصحاب المركبات إلى مراكز الفحص الفني.. كثيرون منهم لا يُرفضون بسبب عطل ميكانيكي، بل بسبب أبسط: أرقام لوحة غير واضحة. الألوان بهتت، والحروف تلاشت بعد سنوات قليلة من الاستخدام الطبيعي.. وهنا تبدأ المشكلة.

بدلا من أن يُعامل الأمر كعيب تصنيع، يُطلب من مالك السيارة استبدال اللوحة ودفع رسوم جديدة.. بل أحياناً يُعاقب مرتين: مرة بالدفع، ومرة برفض المركبة في الفحص لنفس السبب.. فأين يكمن الخلل؟ المنطق يقول إن اللوحة المرورية منتج حكومي يُفترض أن يصمد أمام أقسى الظروف. حرارة شمس الخليج، الرطوبة، والغبار.. كلها عوامل معروفة. فإذا كانت المواصفات عالية، فمن الطبيعي أن تتحمل اللوحة 5 إلى 7 سنوات من دون أن تفقد وضوحها، لكن عندما تختفي الأرقام بعد سنتين أو ثلاث، فالمؤشر واضح: هناك خلل في جودة المواد أو في عملية التصنيع.

هنا يطرح السؤال نفسه بقوة: كيف تتحول مشكلة ناتجة عن ضعف جودة منتج إلى مسؤولية مالية تقع مباشرة على كاهل المواطن؟ أين الخلل؟ في الاستخدام أم في التصنيع؟ المنطق والعقل يقولان إن اللوحة المرورية ليست سلعة استهلاكية عادية. هي وثيقة رسمية، وجزء من هوية المركبة، ومن المفترض أن تصنع وفق أعلى المواصفات لتتحمل أقسى الظروف. حرارة الخليج، الملوحة، والرطوبة ليست ظواهر جديدة. هي واقع نعيشه منذ عقود.

وليس من العدل أن يتحول هذا الخلل إلى مسؤولية مالية على المواطن. كيف يُطلب منه دفع ثمن استبدال منتج فشل في أداء وظيفته الأساسية؟ ان الغاية من قوانين المرور هي السلامة والوضوح، وعندما تصبح اللوحة نفسها سبباً للرسوم المتكررة بسبب ضعف جودتها، فنحن نحول النظام من أداة حماية إلى عبء إضافي.

المشكلة لا تقف عند الرسوم فقط. اذهب إلى أي مركز مرور في وقت تغيير الأرقام لترى المشهد، والصورة معروفة: طابور طويل يلتف حول مركز المرور تحت لهيب الشمس. كبار السن يقفون بالساعات، وعمال يتركون أعمالهم، وموظفون يتأخرون. وتزداد المعاناة عند النساء، وسيدات يجدن حرجاً كبيراً في الاختلاط والانتظار، تقول إحدى السيدات: «في 2024 طلبوا مني تبديل الرقم، انتظرت 30 دقيقة وانصرفت، ولم أقم بتغيير لوحة الرقم.. الطابور كله رجال وأنا سيدة واحدة.. في 2025 رحت مع بنت خالتي هي اللي أكملت المهمة، أستحي أركض من مكتب إلى مكتب..!!

كلام يعكس معاناة حقيقية لا يمكن تجاهلها. الحل بين أيدينا: الرقمنة نحن في 2026، وكل الخدمات أصبحت على بعد (زر). فلماذا لا تُنقل خدمة إصدار اللوحات إلى بوابة البحرين الإلكترونية؟ يقدم المالك الطلب أونلاين، يدفع الرسوم، ويتسلم اللوحة الجديدة من أقرب مكتب بريد أو مركز توزيع.. لا طوابير، لا شمس، لا إحراج.

كما يجب أن يتم إلزام الجهة المصنعة بضمان جودة اللوحات.. أي لوحة يثبت فنياً أن تلفها ناتج عن عيب تصنيع أو ضعف مواد، يتم استبدالها مجاناً للمواطن. تتحمل الجهة المسؤولة كلفة خطئها، لا المواطن. في النهاية، القوانين وُجدت لخدمة الناس وتحقيق العدالة لا لإثقالهم. المواطن لا يطالب بإعفاء من الرسوم، بل يطالب بمبدأ بسيط: «لا تُحملني فاتورة عيب لست سببه». عندما نحسن جودة المنتج، ونوفر قنوات خدمة محترمة، سنوفر على الدولة وعلى المواطن الوقت والمال والجهد. وهذه هي الغاية الحقيقية من أي نظام.